

يجب تعبئة جميع الحقول ليتم معالجة هذا الطلب (ما لم يرد النص على خلاف ذلك).

تفاصيل العميل (المنشأة)

معلومات الحساب لدى مصرف الراجحي	رقم العميل	رقم الحساب
اسم العميل (اسم المنشأة كما هو مبين في السجل التجاري)		
الرقم الوطني الموحد	رقم السجل التجاري	تاريخ تأسيس المنشأة
رقم التسجيل في ضريبة القيمة المضافة		

العنوان الوطني

رقم البناية	اسم الشارع	الحي	المدينة
الرمز البريدي	الرقم الإضافي	رقم الوحدة	

منتج بطاقة الأعمال

يرجى اختيار نوع البطاقة المطلوبة

☐ بطاقة الحسم الشهري - بلاتينوم
 ☐ بطاقة الحسم الشهري - سيجنتشر
 ☐ بطاقة الأعمال - مسبقة الدفع
 ☐ بطاقة مشتريات
 ☐ بطاقة مدى - مسبقة الدفع
 ☐ حساب السفر

حد البطاقة المطلوب (لبطاقات الحسم الشهري)

ادخل اسم العميل (اسم المنشأة باللغة الإنجليزية)

بصورته التي سيظهر بها على البطاقات (بحد أقصى 20 حرفاً ومسافة)

تفاصيل مسؤول البوابة

الاسم	المنصب	تاريخ الميلاد
نوع الهوية	رقم الهوية	تاريخ انتهاء الهوية
رقم الهاتف	رقم الجوال	المدينة
البريد الإلكتروني		

العميل يقر و يوافق على أن مسؤول بوابة البطاقات سيكون لديه الصلاحيات التالية:

1. تفعيل وإلغاء تفعيل حامل البطاقة.
2. تفعيل وإلغاء تفعيل القسم المنشأ تحت الشركة التي يعمل بها حامل البطاقة.
3. إنشاء طلب بطاقة.
4. تفعيل وإلغاء تفعيل البطاقة.
5. شحن رصيد بطاقة مسبقة الدفع.
6. تحديد وتعديل الحد الأعلى لبطاقة الحسم الشهري.
7. تفعيل ووضع القيود على عمليات نقاط البيع.
8. تفعيل وإلغاء تفعيل عمليات البطاقة للعمليات الإلكترونية.
9. تفعيل وإلغاء تفعيل السحب النقدي.
10. تفعيل وإلغاء تفعيل العمليات الدولية.
11. تفعيل وإلغاء تفعيل العملة.
12. تفعيل وإلغاء تفعيل الدول التي يتم استخدام البطاقات بها.
13. الاستعلام عن العمليات و كشوف الحسابات

إفصاح العميل

(أ) يرغب العميل في التقدم بطلب للحصول على حساب/ حسابات البطاقة التجارية.

(ب) يطلب العميل من البنك فتح حساب/ حسابات البطاقة التجارية باسم العميل، وفقاً للتفاصيل الواردة في نموذج الطلب. يؤكد العميل على أن نموذج الطلب قد تم استكمالته وتوقيعه على النحو الواجب من قبل المقوض بالتوقيع نيابة عن العميل.

(ث) يتفهم العميل ويقر ويوافق ويؤكد على أن العميل سيكون مسؤولاً وحده عن جميع الرسوم المستحقة الدفع المتعلقة بحساب/ حسابات البطاقة التجارية و/ أو المتكبدة على جميع البطاقات التجارية الصادرة وفقاً لهذا الطلب.

(ث) يتفهم العميل ويقر ويوافق ويؤكد على أن العميل سيكون مسؤولاً وحده عن جميع الرسوم المستحقة الدفع المتعلقة بحساب/ حسابات البطاقة التجارية و/ أو المتكبدة على جميع البطاقات التجارية الصادرة وفقاً لهذا الطلب.

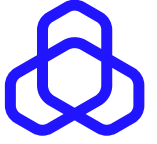
(ج) تخضع هذه الإفادة للشروط والأحكام المرفقة بنموذج الطلب ويجوز تعديل هذه الشروط والأحكام من وقت لآخر. تتوفر نسخة من الشروط والأحكام وأي تعديلات وتغييرات لاحقة عليها على www.alrajhibank.com.sa

(ح) يكون للمصطلحات الواردة في هذه الإفادة دون أي تعريف لها المعنى المحدد لها في الشروط والأحكام المرفقة.

(خ) يقر العميل ويضمن أن المعلومات المقدمة بموجب نموذج الطلب هذا صحيحة وكاملة ودقيقة وعليه، فإنه يفوض البنك أو أي طرف آخر مفوض من البنك بالحصول على المعلومات

للإستخدام الداخلي

الرقم المرجعي	تاريخ التقديم	الفرع	الرقم الوظيفي واسم مدير العلاقة
---------------	---------------	-------	------------------------------------



تُصدر البطاقة/ البطاقات التجارية وفقاً لشروط وأحكام البطاقة التجارية هذه («الشروط والأحكام») وهي ملك لمصرف الراجحي.

1. التعريفات

يكون للمصطلحات المستخدمة في هذه الشروط والأحكام المعاني التالية:

«**نموذج الطلب**» يعني أي نموذج/ نماذج طلب تتعلق بالبطاقات التجارية، بما في ذلك نموذج تعيين مدير/ مدراء البرامج و / أو أي تفويض/ تفويضات للصلاحيات، حسب الاقتضاء.

«**أي تي أم**» تعني جهاز الصراف الآلي.

«**البنك**» يعني شركة الراجحي المصرفية للاستثمار العاملة من خلال فروعها في المملكة العربية السعودية، بما في ذلك الشركات التابعة لها والشركات المنتسبة والزميلة.

«**عملة الفاتورة**» تعني العملة التي يقوم من خلالها البنك بفتح فواتير معاملات البطاقة على حساب البطاقة التجارية المحدد في نموذج الطلب.

«**فترة الفاتورة**» يكون لها المعنى المحدد لها في الفقرة (10-1).

«**يوم العمل**» يعني اليوم الذي تفتح فيه البنوك أبوابها للعمل في المملكة العربية السعودية.

«**حامل البطاقة**» يعني حامل أو مستخدم معين لبطاقة تجارية مؤهلة صادرة عن البنك وفقاً لتعليمات العميل أو العميل نفسه.

«**حد البطاقة**» يعني الحد الأقصى للرصيد المدين المسموح به لكل بطاقة تجارية، على النحو المحدد في نموذج الطلب.

«**تفاصيل أمان البطاقة**» تعني رقم البطاقة التجارية وأرقام التعريف الشخصية وكلمة مرور الإنترنت ورقم هوية الإنترنت وأي رقم تعريف للمستخدم.

«**معاملة البطاقة**» تعني أي شراء للسلع و / أو الخدمات، وجميع السلفات النقدية أو الرسوم والتكاليف.

«**السلفة النقدية**» تعني أي سحب نقدي أو تحويل يتم بناءً على طلب حامل البطاقة.

«**البطاقة/ البطاقات التجارية**» تعني كل أو أي نوع من أنواع البطاقات التجارية التالية الصادرة عن البنك لحامل البطاقة وفقاً لتعليمات العميل:

اسم البطاقة	نوع البطاقة	أغراض محددة
بطاقة الشركات (بلازتيوم)	بطاقة الحسم الشهري	بطاقة للشركات لإدارة جميع رحلات العمل والترفيه
بطاقة الشركات (سبينيتشر)	بطاقة الحسم الشهري	بطاقة للشركات لإدارة جميع رحلات العمل والترفيه
بطاقة مسبقة الدفع	بطاقة مسبقة الدفع	بطاقة مسبقة الدفع لإدارة عملية الشراء
حساب السفر	بطاقة الحسم الشهري	حساب السفر لتسهيل حجوزات السفر عبر الإنترنت
بطاقة مشتريات	بطاقة الحسم الشهري	بطاقة شراء لإدارة عملية الشراء
بطاقة مدى مسبقة الدفع	بطاقة مسبقة الدفع	بطاقة مدى مسبقة الدفع لإدارة المصروفات الثرية

«**حساب/ حسابات البطاقة التجارية**» يعني الحساب المعين من قبل البنك للعميل والذي بموجبه يتم إصدار جميع البطاقات التجارية لموظفي العميل، وفقاً لتعليمات العميل.

«**بوابة البطاقة التجارية**» تعني نظام الإنترنت المقدم للعملاء، كما هو موضح بالتفصيل في دليل المنتج.

«**العميل**» يعني اسم الشركة (بصفته مقدم طلب للبطاقة/ البطاقات التجارية) وفق ما هو محدد في نموذج الطلب.

«**حد ائتمان العميل**» يعني إجمالي حدود البطاقات.

«**مميزات البطاقة التجارية**» تعني أي ميزة عامة للمنتج (بما فيها، على سبيل المثال لا الحصر، مزايا السفر والتأمين والعروض الخاصة والعروض الترويجية) والتي يقدمها أو يتيحها البنك لحامل البطاقة، من وقت لآخر، بالتزامن مع استخدام حامل البطاقة للبطاقة التجارية.

«**شروط الاستخدام**» تعني أي تعليمات تصدر عن البنك من وقت لآخر وتنطبق على استخدام بطاقة تجارية ذات صلة، لكل حامل بطاقة يتم إصدار البطاقة له.

«**سي تي أي**» تعني حساب السفر المركزي.

«**تفويض الصلاحيات**» يعني أن يقوم العميل بتفويض أحد الأفراد بأعمال محددة ومحدودة تتعلق باستخدام البطاقات التجارية من خلال استكمال نموذج تفويض الصلاحيات.

«**معاملة العملات الأجنبية**» تعني أي معاملة بعملية غير عملة الفاتورة، ما لم يوافق حامل البطاقة على تحويل العملة في نقطة البيع أو السحب ويوافق على السعر في ذلك الوقت.

«**الحساب المعين**» يعني الحساب المصرفي للعميل أو حساب حامل البطاقة لدى البنك والذي ينطوي على أرصدة مدينة مستحقة لتسوية مدفوعات البطاقات التجارية، إذا اختار العميل ذلك.

«**رقم التعريف الشخصي**» يعني رقم التعريف الشخصي الصادر مع كل بطاقة تجارية.

«**دليل المنتج**» يعني أي مواد تسويقية أو دليل تكميلي أو أي مستندات أخرى قد يصدرها البنك فيما يتعلق بالبطاقات التجارية، بما في ذلك بوابة البطاقات التجارية.

«**مدير البرامج**» يعني أي شخص يُعين للبنك ويُصرح له كتابةً من قبل العميل لتقديم تعليمات للبنك من خلال بوابة البطاقة التجارية فيما يتعلق بطلب وإصدار وتجديد بعض البطاقات التجارية، على النحو الذي يُحدد في نموذج الطلب ويوصف تفصيلاً في دليل المنتج.

«**ساما**» أو «**مؤسسة النقد العربي السعودي**»: يعني البنك المركزي السعودي وأي جهة تخلفه.

«**جدول الرسوم**» يعني الجدول الذي يضعه البنك بشأن رسوم وأتعاب الخدمات المصرفية الخاصة بالشركات والمرفق بهذا الملحق (أ) (جدول الرسوم). ويجوز للبنك أن يعدل أو يغير هذا الجدول، من وقت لآخر، كما يمكن الحصول على نسخة محدثة من هذا الجدول من فروع البنك المعنية بأمور الشركات.

«**المعاملة غير المصرح بها**» تعني أي استخدام للبطاقة التجارية من قبل شخص آخر غير حامل البطاقة، في حال لا يتمتع ذلك الشخص بسلطة فعلية أو ضمنية أو ظاهرية لمثل ذلك الاستخدام ولا يحصل حامل البطاقة أو العميل على أي منفعة من وراء ذلك الاستخدام.

2. إصدار البطاقات التجارية

2-1 حيثما ينطبق ذلك، سوف يقوم البنك بإصدار بطاقات تجارية وتجديدها واستبدالها، ما لم يتم إلغاؤها، وإن كان ذلك مطلوباً ومناسِباً لنوع البطاقة التجارية، فسيصدر رقم تعريف شخصي لكل حامل بطاقة، ما لم يعترض البنك على ذلك أو يرفضه، وهو ما يجوز له القيام به وفق تقديره. ويخضع إصدار البطاقات التجارية لما يلي:

(أ) تصريح العميل لكل حامل بطاقة مقترح باستلام واستخدام البطاقة التجارية؛ و

(ب) التزام العميل بإجراءات فتح الحساب البنكي السارية من وقت لآخر.

2-2 البنك غير مسؤول تجاه العميل عن:

(أ) التأكد من امثال حاملي البطاقات ومديري البرامج لشروط الاستخدام أو دليل المنتج أو أي تغيير أو ملحق لهما؛

(ب) التأكد من استخدام البطاقة التجارية لأغراض الأعمال التجارية للعميل؛ أو

(ت) مراجعة أو مراقبة أو التحقق في استخدام البطاقة التجارية.

2-3 يحتفظ البنك بحساب البطاقة التجارية باسم العميل للاحتفاظ فيه بحسابات منفصلة لكل بطاقة تجارية بحيث تُخصم من كل حساب قيمة جميع معاملات البطاقة وأي التزامات ناتجة عن هذه الشروط والأحكام وأي خسارة يتكبدها البنك نتيجة استخدام البطاقة التجارية أو رقم البطاقة التجارية تُضاف إليه قيمة القسائم الائتمانية الصادرة فيما يتعلق بالبطاقة التجارية.

3. استخدام حساب البطاقة التجارية والموافقة على المعاملات

3-1 يكون العميل مسؤولاً، بدون حصر، عن الدفع للبنك جميع المبالغ المقررة بشكل صحيح على الرصيد المدين لحساب البطاقة التجارية فيما يتعلق بكل بطاقة تجارية، على الرغم من إمكانية تجاوز حد البطاقة أو نشوء أي من هذه الخصومات نتيجة استخدام حامل البطاقة للبطاقة التجارية دون إذن من العميل، أو بما يتعارض مع هذه الشروط والأحكام أو مع شروط الاستخدام.

3-2 يكون العميل مسؤولاً عن جميع التسهيلات الائتمانية أو التسهيلات الأخرى التي يمنحها البنك بخصوص البطاقات التجارية وعن جميع الرسوم ذات الصلة بموجب هذه الاتفاقية، بغض النظر عن إنهاء هذه الشروط والأحكام.

3-3 يحظر على حامل البطاقة استخدام البطاقة التجارية لأي غرض غير قانوني، بما في ذلك شراء سلع أو خدمات غير قانونية في المملكة العربية السعودية أو في أي مكان آخر أو محظورة بموجب مبادئ الشريعة الإسلامية. فإذا أجرى حامل البطاقة عملية شراء غير قانونية أو محظورة، جاز للبنك إلغاء البطاقة التجارية على الفور، كما له إبلاغ السلطات المختصة بشأن أعمال حامل البطاقة. كما يكون العميل مسؤولاً عن أي استخدام غير قانوني وقد يُطلب منه تعويض البنك أو فبرا عن أي مبلغ تكبده البنك أو تكبدوه هم، نتيجة لاستخدام البطاقة التجارية.

3-4 حيثما ينطبق ذلك، يجب على حامل البطاقة توقيع قسيمة مبيعات أو قسيمة سلفة نقدية أو كوبرونات طلبات البريد بمجرد استخدام البطاقة التجارية مع الاحتفاظ بنسخة منها. ويجوز تقديم نسخ من قسائم المبيعات أو قسائم السلفات النقدية وفقاً لتقدير البنك المطلق. وقد يستغرق توفير نسخة من قسيمة المبيعات ما لا يقل عن خمسة وأربعين (45) يوم عمل بعد طلب العميل الخطي للبنك. وفي حالة عدم قيام حامل البطاقة بالتوقيع على قسائم المبيعات أو قسائم السلفات النقدية أو كوبرونات الطلبات بالبريد، فإن ذلك لن يعفي العميل من مسؤوليته تجاه البنك فيما يتعلق بذلك.

3-5 سيُطلب من حامل البطاقة، بالنسبة لكل بطاقة تجارية مجهزة بشريحة، استخدام رقم التعريف الشخصي الصادر لتلك البطاقة التجارية، بدل التوقيع للموافقة على المعاملة في أجهزة نقاط البيع المجهزة بالشريحة.

3-6 تأخذ عملية اعتماد البنك في الاعتبار المعاملات المعتمدة ولكن غير المطبقة بعد على حساب البطاقة التجارية.

3-7 يكون البنك مسؤولاً عن التنفيذ السليم للدفع إلى المستفيد، شرط أن يكون حامل البطاقة قد أجاز المعاملة بشكل صحيح.

3-8 عندما يجوز حامل البطاقة معاملة محددة دون تحديد مبلغ المعاملة عند منحه الموافقة، وإذا كان مبلغ تلك المعاملة المحددة أعلى بشكل غير متوقع مما يمكن توقعه بشكل معقول في ظل هذه الظروف، فسوف يتجرى البنك هذا الأمر، وإذا لزم الأمر، سيسترد المبلغ وينفذ المعاملة على النحو الذي وافق عليه أصلاً حامل البطاقة.

3-9 يُعد سجل البنك للمعاملات التي تتم معالجتها باستخدام البطاقة التجارية في أجهزة الصراف الآلي نهائياً وملزماً لجميع الأغراض. وإذا رغب العميل في الاعتراض على معاملة جهاز الصراف الآلي، وجب عليه الاتصال بالبنك خلال ثلاثين (30) يوماً من تاريخ آخر كشف حساب للبطاقة التجارية.

3-10 لن يكون البنك مسؤولاً عن أي خسارة أو ضرر ينشأ بشكل مباشر أو غير مباشر عن أي عطل / خلل في البطاقة التجارية أو جهاز الصراف الآلي فيما ينشأ عن خطأ حامل البطاقة، أو نقص الأموال مؤقتاً في هذه الأجهزة، أو بأي طريقة أخرى.

3-11 يمكن لحامل البطاقة استخدام البطاقة التجارية على أجهزة الصراف الآلي التابعة لنفس الشبكات بالخارج، طالما أن هذه الأجهزة موجودة في بلدان يُسمح فيها بالسحب وفقاً لقوانين المملكة العربية السعودية، وأن هذا الاستخدام لا ينطوي على مخالفة للعقوبات المالية الدولية أو لسياسة البنك.

3-12 عندما يُطلب من البنك إجازة معاملة أو سلفة نقدية، سيأخذ البنك في حسبانته أي معاملات أخرى أو سلفات نقدية سبق خصمها من حساب البطاقة التجارية ذِي الصلة أو من أي حساب بطاقة تجارية آخر مفتوح بموجب هذه الشروط والأحكام، سواء أُنجزت تلك المعاملة أو لم تُنجز، مما قد يؤدي إلى رفض المعاملة أو السلفة النقدية الممنوحة عنها. ويجوز للبنك رفض الموافقة على استخدام البطاقة التجارية، إذا رأى في ذلك سوء استخدام أو سوء استخدام محتمل للبطاقة التجارية أو لحساب البطاقة التجارية. وكجزء من عملية اتخاذ القرار وفي محاولة منه لتقليل إساءة استخدام البطاقات، قد يحيل البنك طلب الموافقة مرة أخرى إلى المورد للحصول على مزيد من المعلومات. وقد يؤدي ذلك إلى مطالبة حامل البطاقة بتقديم وسائل تعريف إضافية. كما يجوز أن يتم ذلك على أساس عشوائي لأغراض مكافحة الاحتيال.

3-13 عند إجراء معاملة بطاقة على الإنترنت مع المنظمات المشاركة المعينة (المصممة لمكافحة الاحتيال)، قد تتم دعوة حامل البطاقة للتسجيل في هذه الخدمة. وإذا لم يقدم حامل البطاقة بذلك كجزء من إجراءات مكافحة الاحتيال الخاصة بالبنك، يجوز للبنك عدم التصريح له بإجراء معاملات إنترنت أخرى مع المنظمات المشاركة.

3-14 يجب على العميل إخطار البنك على الفور كتابيًا بأي تغييرات في عنوانه البريدي وأرقام هوائيه وعناوين البريد الإلكتروني الخاصة به.

3-15 يُعد أي إشعار يقدمه البنك فيما يتعلق بهذه الشروط والأحكام أنه مسلم للعميل بعد مرور خمسة (5) أيام عمل على إرساله من قبل البنك إلى آخر عنوان للعميل تم إخطاره كتابيًا للبنك.

3-16 لن يكون البنك مسؤولاً عن أي فعل أو إغفال من قبل التاجر، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، رفض التاجر قبول البطاقة التجارية أو أي عيب أو نقص في أي سلع أو خدمات مقدمة. ولن يُعفى العميل من موجب دفع المبلغ المتكبد بموجب هذه الاتفاقية للبنك دون استقطاع، في حالة وجود أي مطالبة أو نزاع من حامل البطاقة ضد التاجر أو معه.

3-17 يُعتبر أي طلب يصدره حامل البطاقة للتاجر عن طريق البريد أو الهاتف أو البريد الإلكتروني لتوريد السلع و/ أو الخدمات التي سيتم قيدها على البطاقة التجارية بمثابة تفويض للتاجر لإصدار سند مبيعات بالمبلغ الذي سيتم قيده وإقراراً بأن سند المبيعات، إذا تم ختمه بعبارة "طلب بريدي" أو "طلب عبر الهاتف" أو "طلب عبر البريد الإلكتروني"، حسب الحالة، يجب أن يُعامل على أنه موقع حسب الأصول من قبل حامل البطاقة.

3-18 سيتم قيد مبلغ أي عملية شراء أو سلفة نقدية يتم إجراؤها باستخدام البطاقة التجارية على حساب البطاقة التجارية. وفي حالة إلغاء أي عملية شراء لاحقاً، فإنه لن يتم رد الأموال في حساب البطاقة التجارية إلا بعد استلام البنك للمبلغ المسترد من الطرف الثالث.

3-19 يكون أي رد أو عكس لمبلغ معاملة بطاقة بغير عملة الفاتورة خاضعاً لسعر الصرف مقابل عملة الفاتورة على النحو الذي يحدده البنك عند رد ذلك المبلغ أو عكسه للبطاقة التجارية. وتخضع أي عمليات رد أو عكس مبالغ بموجب معاملة البطاقة لرسوم الخدمة.

4. المعاملات غير المصرح بها

4-1 يجب الإبلاغ عن فقدان أو سرقة البطاقة/ البطاقات التجارية إلى مكتب المساعدة بالبنك فور اكتشافها من قبل حامل البطاقة أو أي شخص لديه تفويض للصلاحيات.

4-2 ينبغي على العميل وحامل البطاقة التعاون مع البنك والشرطة فيما يتعلق بالبطاقات التجارية المفقودة أو المسروقة، والتحقيق في أي معاملات غير مصرح بها. وإذا طلب من العميل من حامل البطاقة الإبلاغ عن المعاملات غير المصرح بها للشرطة، وجب القيام بذلك على الفور وفي أي حال خلال سبعة (7) أيام من ذلك الطلب. وفي حالة غور العميل أو حامل البطاقة على البطاقة التجارية، فيجب عدم استخدامها وإعادتها للبنك.

4-3 بعد استلام البنك إشعاراً بشأن فقدان أو سرقة البطاقة/ البطاقات التجارية، لا يعود العميل مسؤولاً عن المعاملات التي تُفيد على البطاقة/ البطاقات التجارية المبلغ عنها، شريطة أن يكون حامل البطاقة قد تصرف بحسن نية وبكل العناية والاجتهاد المعقولين لحماية البطاقة / البطاقات التجارية وقام بالإبلاغ الفوري عن فقدانها للبنك على النحو الذي يحدده البنك وفقاً لتقديره الخاص. ويحتفظ البنك بالحق في إلغاء البطاقة/ البطاقات التجارية بمجرد الإبلاغ عنها.

4-4 يكون العميل مسؤولاً عن السداد الكامل لأية معاملات غير مصرح بها تم إجراؤها قبل استلام البنك للإشعار بفقدان أو سرقة البطاقة/ البطاقات التجارية.

4-5 بغض النظر عن كل ما يخالف ذلك في هذه الشروط والأحكام، وبالإضافة إلى جميع المبالغ القابلة للاسترداد وفقاً لهذه الشروط والأحكام، يكون العميل مسؤولاً عن جميع الخسائر التي يتكبدها البنك والناشئة عن استخدام البطاقة/ البطاقات التجارية من قبل أي شخص يحصل عليها بموافقة العميل أو حامل البطاقة، أو نتيجة تصرف حامل البطاقة بطريقة احتيالية. وإذا حصل البنك على أدلة تظهر أن البنك ليس مسؤولاً عن أي معاملات غير مصرح بها، فسيقوم البنك باسترداد مبلغ يعادل أي مبلغ استرجاع من حساب البطاقة التجارية.

4-6 يجوز للبنك، وفقاً لتقديره المطلق، الموافقة على إصدار بطاقة تجارية بديلة لأي بطاقة تجارية مفقودة أو مسروقة والتي يتم إصدارها وفقاً لنفس الشروط والأحكام الخاصة بالبطاقة التجارية الأصلية أو كما يتم تعديلها من وقت لآخر. ويحتفظ البنك بالحق في فرض رسوم استبدال على حساب البطاقة التجارية وفق السعر المحدد في جدول الرسوم.

5. رفض أو فسح المعاملات

5-1 للبنك الحق في تقييد أو رفض معاملة على أي بطاقة تجارية وفي أي وقت. وبدون تقييد هذا الحق العام، من المرجح أن يقوم البنك بتقييد أو رفض أي معاملة على أي بطاقة تجارية في الحالات التالية:

(أ) إذا تسبب ذلك الاستخدام، أو كان سيتسبب، في مخالفة هذه الشروط والأحكام؛

(ب) إذا اعتقد البنك بوجود مخاطر كبيرة ومتزايدة بأن العميل لن يكون قادراً على الوفاء بواجبه وسداد ديونه أو ائتمانه، بما يتماشى مع هذه الشروط والأحكام؛

(ت) إذا اتضح أن أيًا من المعلومات المقدمة من قبل العميل غير صحيحة أو تم الاشتباه بكونها غير حقيقية أو مضللة؛

(ث) إذا تم تجميد حساب العميل لدى أي من الشركات التابعة للبنك؛

(ج) في حال تلقي معلومات سلبية عن العميل من وكالة ائتمانية مرجعية؛

(ح) إذا كان لدى البنك أسباب مقنعة للشك في أن العميل أو أي حامل بطاقة قد ارتكب أو يصد ارتكاب جريمة أو مخالفة أخرى، بما في ذلك مخالفة قوانين الجهات التنظيمية أو العقوبات الدولية أو الرشوة أو جريمة غسل الأموال؛

(خ) إذا شك البنك في وجود احتيال أو سوء استخدام للبطاقة التجارية (وقد يُطلب من حامل البطاقة تقديم معلومات إضافية بما في ذلك إثبات هويته، عندما يُطلب من البنك الموافقة على إجراء معاملة)؛

(د) إذا كان حامل البطاقة لا يستخدم رقم التعريف الشخصي بواسطة الشريحة وبطاقة رقم التعريف الشخصي، أو

(ذ) لأي سبب آخر يحدده البنك.

5-2 إذا رفض البنك أي معاملة، فسوف يقدم إخطاراً بشأن ذلك الرفض عن طريق المورد أو بائع التجزئة أو أي منظمة أخرى يسعى حامل البطاقة إلى إجراء المعاملة معها. وإذا رفض التاجر أو الطرف الثالث قبول البطاقة التجارية، فإن البنك غير مسؤول عن ذلك أمام العميل أو حامل البطاقة. وإذا كان لدى العميل شكوى، فيجب مناقشة ذلك مباشرة مع الطرف الثالث أو التاجر.

5-3 إذا وضع البنك قيوداً على البطاقة التجارية، فسيحاول البنك أن يقدم إشعاراً بذلك لحامل البطاقة قبل فترة مناسبة، ولكن قد تكون هناك ظروف تحول دون تمكن البنك من تقديم ذلك الإشعار (على سبيل المثال، لأسباب تنظيمية)، وبالتالي سيتم وضع قيود على البطاقة التجارية على الفور، وفي هذه الحالة، لن يكون البنك مسؤولاً عن أي خسارة قد يتكبدها حامل البطاقة أو العميل نتيجة لهذا الإجراء.

5-4 لن يكون بإمكان حامل البطاقة إلغاء عملية شراء أو معاملة أخرى باستخدام البطاقة التجارية بعد استلام البنك أو المدفوع لأمره (على سبيل المثال، بائع التجزئة أو المورد) موافقة على تلك العملية أو المعاملة. وسيقيد البنك مبلغ الاسترداد لحساب البطاقة التجارية، فقط إذا قام المدفوع لأمره برد المبلغ للبنك. ويجوز للبنك فرض جدول الرسوم ذي الصلة على مبلغ المعاملة وأي رسوم خدمة سارية قد تتضمن رسوم صرف أجنبي، إذا لم تتم المعاملة بعملة الفاتورة.

5-5 في حالة رفض البنك لمعاملة ما وعدم إبلاغ حامل البطاقة بذلك وقت رفض المعاملة، يمكن لحامل البطاقة طلب تفاصيل الرفض عن طريق الاتصال بمكتب المساعدة أو مركز الاتصال بالبنك.

6. حماية البطاقة التجارية وحساب البطاقة التجارية

6-1 على الشركة وحامل البطاقات اتخاذ كافة الاحتياطات المناسبة لمنع إساءة استخدام البطاقة التجارية أو التفاصيل الأمنية للبطاقة أو استخدامها بطريقة تنطوي على الاحتيال والغش.

6-2 في حالة فقدان البطاقة التجارية أو سرقتها أو في حال تعرضها لإساءة استخدام لأي سبب، ينبغي على العميل أو حامل البطاقة اتباع قنوات خدمة الشركات (بما في ذلك مركز الاتصال ومكتب المساعدة ومدير العلاقة ومدير البرامج والفرع ذي الصلة التابع للبنك) لإبلاغهم على الفور بفقدان البطاقة التجارية أو سرقتها أو إساءة استخدامها.

6-3 يجب إبلاغ البطاقات التجارية أو قطعها لنصفين أو إعادتها على الفور إذا طلب البنك ذلك من العميل أو حامل البطاقة.

7. حد البطاقة وحد ائتمان العميل

7-1 لا يجوز أن يتجاوز إجمالي المبالغ الموجودة في أرصدة جميع حسابات البطاقات التجارية حد ائتمان العميل.

7-2 إذا تجاوز العميل أو حامل البطاقة حد البطاقة أو حد ائتمان العميل دون موافقة خطية مسبقة من البنك، يجوز للبنك، وفقاً لتقديره، إلغاء بطاقة تجارية واحدة أو أي عدد من البطاقات التجارية المصدرة لحامل البطاقات بناءً على طلب العميل، وذلك على الفور، ودون إخطار العميل، وستصبح عندئذ جميع المبالغ المستحقة مستحقة وواجبة السداد على الفور.

7-4 عندما يكون أي حد بطاقة تجارية مضموناً بضمان نقدي، قد يُطلب من العميل (بمطلق إخبار البنك وتقديره) التوقيع على اتفاقية رهن منفصلة قبل إصدار البطاقة التجارية كضمان. ولا يمكن استخدام هذا الضمان النقدي لتسوية المبلغ الشهري المستحق على البطاقات التجارية.

7-5 يحتفظ البنك بالحق في تعديل حد البطاقة الذي يعينه من وقت لآخر، وفقاً لتقديره، على أن يبلغ العميل بذلك.

8. الرسوم والمصاريف

8-1 يجب على العميل أن يدفع للبنك الرسوم والتكاليف والمصاريف والمصروفات المتعلقة باستخدام البطاقات التجارية. وستكون هذه المبالغ بمثابة الرسوم والتكاليف النموذجية للبنك كما هي مبينة في جدول الرسوم، ما لم يوافق البنك بشكل منفصل على رسوم وتكاليف أخرى من العميل. وما لم يُنص على خلاف ذلك، فإن جميع المبالغ المستحقة بموجب هذا البند لا تشمل القيمة المضافة أو المبيعات أو الاستخدام أو السلع والخدمات أو الأعمال أو الطوابع أو أي ضرائب أو رسوم مماثلة قد تكون سارية، حيث سيتم تطبيق جميع هذه الضرائب أو الرسوم وفقاً للوائح المعمول بها وسيصدر البنك فواتير صالحة أو مستندات أخرى حسب الاقتضاء. ويجب أن تُسدد جميع المبالغ المستحقة بموجب هذا البند صافية وخالية من أي خصم أو اقتطاع بسبب أو لحساب الضريبة أو المقاصة أو المطالبات المضادة أو الرسوم الأخرى بحيث يتلقى البنك هذه المبالغ بالكامل. وإذا كان القانون يقتضي إجراء خصم أو اقتطاع بخصوص الضريبة أو لحسابها، فيجب عندئذ زيادة المبلغ المسدد بحيث يساوي بعد إجراء مثل ذلك الخصم أو الاقتطاع مبلغًا مساوياً للمبلغ الذي كان سوف يُسدد، لو لم يقتض الأمر إجراء مثل ذلك الخصم أو الاقتطاع. ويجب على العميل إجراء أي دفعة مطلوبة فيما يتعلق بهذا الخصم أو الاقتطاع الضريبي ضمن المهلة التي يجرها القانون.

8-2 يوافق العميل ويؤكد على أنه يجوز للبنك تعديل جدول الرسوم من خلال:

(أ) نشر نسخة من هذه التعديلات (أو الإصدار الجديد) على موقع البنك الإلكتروني؛ أو

ب) يحق للمصرف تعديل هذه الرسوم التي قد تتغير من وقت لآخر مع إشعار حامل البطاقة بذلك كتابيا لدى عنوانه المسجل لدى المصرف أو عن طريق قنوات التواصل المعتمدة لدى المصرف خلال 30 يوماً قبل أن يصبح التعديل نافذاً.

8-3 يوافق العميل ويؤكد على أن البنك غير ملزم بتزويد العميل بأي إشعار آخر (أو طلب أي موافقة إضافية من العميل) لإجراء تعديلات أو إصدارات جديدة على جدول الرسوم.

8-4 يوافق العميل ويؤكد بموجبه على أنه يجوز للبنك خصم أي رسوم وتكاليف وأجور وأرباح ومصروفات مستحقة على العميل من أي حساب يحدده العميل لهذه الأغراض و/ أو أي حساب/ حسابات أخرى يحتفظ بها العميل لدى البنك.

8-5 يتم تحويل معاملات العملات الأجنبية (بخلاف معاملات أجهزة الصراف الآلي) إلى عملة الفاتورة بواسطة نظام البطاقة، وذلك باستخدام أسعار الصرف المعمول بها في يوم إجراء ذلك التحويل (وقد ينطوي الأمر على تحويل المبلغ أولاً إلى الدولار الأمريكي). بالإضافة إلى تحويل سعر الصرف هذا، سيقوم البنك بفرض رسوم خدمة (كنسبة مئوية من مبلغ المعاملة) على النحو المبين في جدول الرسوم.

8-6 يتولى البنك تحويل معاملات العملات الأجنبية التي تتم عبر أجهزة الصراف الآلي إلى عملة الفاتورة باستخدام سعر الصرف المعمول به لدى البنك. وقد يتم تحويل معاملات البطاقة أولاً إلى الدولار الأمريكي إما عن طريق البنك أو عن طريق نظام البطاقة باستخدام أسعار الصرف المعمول بها في يوم التحويل. وعند إجراء معاملات العملات الأجنبية تلك عبر أجهزة الصراف الآلي على شبكات معينة، (مثل GCCnet)، فإنه يجوز لسلطة تنظيمية محلية إتمام ذلك التحويل وفق السعر والوقت اللذين تحددهما. وبالإضافة إلى تحويل سعر الصرف هذا، سيقوم البنك بفرض رسوم خدمة (كنسبة مئوية من مبلغ المعاملة) على النحو المبين في جدول الرسوم. وقد يطبق بعض مشغلي أجهزة الصراف الآلي رسوماً مباشرة على عمليات السحب من أجهزة الصراف الآلي الخاصة بهم، شريطة أن يتم الإبلاغ بذلك وقبوله على الشاشة في وقت السحب.

8-7 يحق لحامل البطاقة (وفقاً للحدود التي يضعها البنك) استخدام بطاقة تجارية صالحة لتلقي سلفة نقدية بالعملة المحلية للدولة التي تُقدم فيها هذه السلفات. وحيثما تتوفر إمكانية استخدام جهاز صراف آلي فيما يتعلق بأي بطاقة تجارية، فإنه يجوز لحامل البطاقة استخدام البطاقة التجارية للحصول على سلفات نقدية (والتي سيتم قيدها على حساب البطاقة التجارية) من أي من أجهزة الصراف الآلي ضمن الشبكة العالمية لتلك الأجهزة. إضافة إلى أجهزة الصراف الآلي المشاركة ولمتصلة بشبكات نظام البطاقات التجارية الدولية أو أي جهاز صراف آلي آخر، طبقاً لما يتم الإخطار به من وقت إلى آخر.

8-8 في حال قيام حامل البطاقة باستعمال البطاقة في مشتريات أو خدمات تختلف عملتها عن عملة البطاقة: فإذا كانت العملية تمت بعملة غير الدولار الأمريكي، تقوم شركة فيزا/ ماستركارد بتحويل المبلغ إلى الدولار الأمريكي، ثم يدفع المصرف لشركة فيزا/ ماستركارد المبلغ المستحق على العميل بالدولار الأمريكي، ثم يقوم المصرف بخصم المبلغ من الحساب الجاري للعميل بالريال السعودي، بسعر الصرف في تاريخ الخصم على العميل بالإضافة إلى رسم العمليات الدولية (OIF) بقدر ما يدفع لفيزا/ ماستركارد، وإذا كانت عملية الشراء قد تمت بعملة الدولار الأمريكي، ففي هذه الحالة يدفع المصرف لشركة فيزا/ ماستركارد المبلغ المستحق على العميل بالدولار الأمريكي، ثم تتم الإجراءات كما ورد في الفقرة السابقة.

8-9 سيقوم البنك بفرض رسوم على كل عملية سحب نقدي على النحو المبين في جدول الرسوم.

9. المدفوعات

9-1 يقوم البنك، شهرياً، بإرسال كشف حساب البطاقة التجارية إلى العميل والذي يتضمن تفاصيل كافة معاملات البطاقة المنفذة خلال الشهر التقويمي السابق («فترة الفاتورة») وإجمالي المبلغ المستحق في ذلك الوقت («المبلغ المستحق») بخصوص كل بطاقة تجارية والتاريخ المحدد لتسوية حساب البطاقة التجارية «تاريخ استحقاق الدفع». وفي حال عدم إجراء معاملات بطاقة خلال فترة الفاتورة، فإن البنك لن يرسل للعميل كشفاً عن تلك الفترة.

9-2 لا يتم اعتماد المدفوعات التي يقوم بها العميل إلا عندما يتسلمها البنك في شكل مبالغ متاحة للسحب. جدول بياني يوضح عملية حساب رسم الخدمة على العمليات الدولية:

مبلغ العملية	سعر الصرف*	المبلغ بالريال	رسم الخدمة على العمليات الدولية	المبلغ المستحق
100 دولار أمريكي	3.75 ريال/ دولار	375 ريال	375 * 2% = 8	383 ريال

* يعتبر هذا مثالا لتوضيح طريقة تحويل العملة وليس سعر الصرف الحقيقي.

9-3 يجوز للبنك السماح لأطراف ثالثة بإجراء مدفوعات لحساب البطاقة التجارية.

9-4 يتم تسوية وتسديد المدفوعات المتعلقة بجميع البطاقات التجارية في كل تاريخ دفع معمول به. كما يستخدم البنك مدفوعات العميل على فئات الأرصد بالترتيب التالي:

- الرسوم والمصاريف؛
- السلفات النقدية؛ و
- المشتريات.

9-5 إذا عجز العميل عن دفع المبلغ المستحق بأموال متاحة للسحب بحلول تاريخ استحقاق الدفع، فسيتم تحصيل أي رسوم سارية

9-6 سيتم تحصيل الرسوم على السحوبات النقدية والمشتريات بالسعر الموضح في جدول الرسوم.

9-7 فيما يخص بطاقة الحسم الشهري؛ ينبغي دفع كامل المبلغ المستحق بشكل شهري، ويحق للمصرف خصم جميع المبالغ المستحقة تلقائياً من أي حسابات أو أموال أو ودعية تخص العميل في حوزة المصرف أو حامل البطاقة عن طريق الخصم المباشر، دون الحاجة إلى أي موافقة مسبقة أو إشعار للعميل أو حامل البطاقة. ولن يتم قبول أي اعتراض من العميل أو حامل البطاقة فيما يتعلق بإجراء هذا الخصم مهما كان السبب.

9-8 إذا لم يوافق العميل على أي رسوم أو أي مبالغ أو معاملات أخرى واردة بالكشف الشهري يجب إشعار البنك بذلك خلال ثلاثين (30) يوماً من تاريخ الكشف، وإلا فلن يحق للعميل الاستعلام عن تلك الرسوم أو المعاملة.

10. إلغاء البطاقة التجارية وإنهاء الشروط والأحكام

يحق لحامل البطاقة إلغاء البطاقة في غضون 10 أيام من استلامها دون تحميله أي رسوم إلغاء ما لم يتم بتفعيل البطاقة.

10-1 تبقى البطاقات التجارية ملكاً للمصرف، وللمصرف الحق في تعليق أو إلغاء البطاقة التجارية أو حساب البطاقة التجارية أو إيقافها دون إشعار مسبق ولكن على البنك في هذه الحالة إشعار العميل بذلك التعليق أو الإلغاء في أسرع وقت ممكن، ولن يحتسب المصرف على العميل أي رسوم بعد إيقاف البطاقة، وسيرد المصرف للعميل جزءاً من رسوم الإصدار بما يعادل الفترة المتبقية بعد إيقاف البطاقة.

10-2 يقوم البنك بإلغاء البطاقة التجارية:

أ) عند استلام طلب كتابي من العميل؛ أو

ب) بناء على اتصال لمكتب المساعدة أو مركز الاتصال بالبنك من العميل أو حامل البطاقة أو أي شخص لديه تفويض للصلاحيات، يطلب فيه إلغاء البطاقة التجارية.

11. عواقب إلغاء البطاقة التجارية

عند إلغاء البطاقة التجارية:

أ) تصبح جميع المبالغ المستحقة على البطاقة التجارية مستحقة وواجبة السداد على الفور من قبل العميل؛

ب) يكون العميل مسؤولاً عن جميع رسوم التكاليف والمصاريف التي يتكبدها البنك لاسترداد أي مبالغ مستحقة، بما فيها أتعاب المحاماة، وذلك على أساس التعويض الكامل؛

ت) لا يجوز أن يمس إنهاء الشروط والأحكام بأي مطالبات أو حقوق تصرف كانت مكفولة لأي طرف قبل ذلك الإنهاء؛ و

ث) يستمر تطبيق أحكام هذه الشروط والأحكام فيما يتعلق بجميع المبالغ المستحقة من أي من الطرفين للطرف الآخر حتى يتم دفعها بالكامل.

12. حق المقاصة

12-1 يقوم العميل بموجبه بتفويض البنك بأن يقوم، دون إشعار، بضم أو توحيد المبلغ المستحق على حساب البطاقة التجارية للعميل مع أي حساب آخر يحتفظ به العميل لدى البنك وإجراء مقاصة أو تحويل أية أموال موجودة في حسابات العميل الأخرى في أو لغرض استيفاء التزامات العميل تجاه البنك بموجب هذه الشروط والأحكام.

12-2 يوافق العميل صراحةً على أن يكون للبنك الحق في حجز أي ضمان نقدي مودع في الحساب الجاري / حساب الوديعة لأجل أو في أي حساب آخر للعميل لدى البنك، أو في الودائع المحفوظ بها كضمان لإصدار البطاقات التجارية لمدة تصل إلى خمسة وأربعين (45) يوماً بعد إعادة البطاقات التجارية فعلياً إلى البنك وإجراء مقاصة للمبالغ المستحقة من العميل للبنك مقابل أي من تلك الأموال بدون إشعار للعميل.

12-3 في حالة إفلاس العميل أو تصفيته أو حجز أصوله من قبل الدائن أو في حالة إفلاس حامل البطاقة أو وفاته، فإن جميع المبالغ المستحقة ستكون مستحقة وواجبة السداد على الفور، ويلتزم العميل وحامل البطاقة بالتوقف على الفور عن استخدام هذه البطاقة/ البطاقات وإعادتها إلى البنك ودفع أي مبلغ قد يكون مستحقاً بموجب هذه الشروط والأحكام.

13. تفويض الصلاحيات ومديري البرامج

13-1 يفوض العميل البنك بالاعتماد على والعمل وفقاً لأي إشعار أو توجيه أو طلب أو أي رسالة أخرى قد تصدر أو تُعطى عبر الهاتف، ومن وقت لآخر، من حامل البطاقة أو من فريد لديه تفويض صلاحيات أو من مدير برامج، عن طريق بوابة البطاقة التجارية («التعليمات»)، دون أي استفسار من جانب البنك، ويشمل ذلك، ودون الإخلال بعمومية ما تقدم، ما يتعلق بصلاحيات أو هوية الشخص الذي يُصدر التعليمات أو يدعي بأنه يعطيها [عبر الهاتف]، وبغض النظر عن الظروف السائدة وقت استلام التعليمات. ويحق للبنك معاملة التعليمات باعتبارها صادرة بتفويض كامل من قبل العميل وملزمة له، وبناء عليه، يحق للبنك اتخاذ الخطوات اللازمة فيما يتعلق بتلك التعليمات أو استناداً إليها حسبما يراه البنك مناسباً، سواء كانت التعليمات تشمل توجيهات بدفع الأموال أو بقيدها على إحدى الحسابات أو لإحدى الحسابات، أو تتعلق بالتصرف بأية أموال أو أسهم أو مستندات، أو تهدف إلى إلزام العميل بأية اتفاقية أو أية ترتيبات أخرى مع البنك أو مع أي شخص آخر أو إلى إلزام العميل بأي نوع آخر من المعاملات أو الترتيبات أياً كانت، وبغض النظر عن طبيعة المعاملة أو الترتيب أو مبالغ الأموال المعنية، وبغض النظر عن أي خطأ أو التباس أو سوء فهم أو عدم وضوح في بنود تلك التعليمات. يشار إلى أن البنك لن يكون ملزماً بقبول، أو التصرف بناء على، التعليمات التي تتضمن ما يلي:

- تغييراً في المهمة؛
- تغييراً في تفويض الصلاحيات؛
- تغيير المفوض بالتوقيع؛ و
- إعطاء تفويض لشخص / كيان آخر.

13-2 في مقابل تصرف البنك وفقاً لشروط التعليمات، يتعهد العميل بموجب هذه الاتفاقية، وبشكل غير قابل للتقاضي، بتفويض البنك والاستمرار في تفويضه عن جميع الخسائر والمطالبات والدعاوى والإجراءات والطلبات والأضرار والتكاليف والمصروفات التي يتكبدها أو يتحملها البنك، مهما كانت طبيعتها، والتي تنشأ عن التعليمات أو تتعلق بها.

14. الإخطارات والطلبات

عند تقديم البنك لأي إشعار أو أي مطالبة للعميل، فسوف يُعتبر ذلك الإشعار أو تلك مطالبة على أنها مرسلة بشكل صحيح إذا تم إرسالها للعميل على عنوان الفواتير المسجل لدى البنك.

15. بنود عامة

15-1 لا يجوز أن يُعتبر عدم تمكن أي طرف من ممارسة أو إنفاذ أي حق مخول له بموجب هذه الشروط والأحكام على أنه تنازل عن ذلك الحق، أو يحول دون ممارسة أو إنفاذ ذلك الحق في أي وقت أو أوقات تلي عدم تمكنه من الممارسة.

15-2 إذا كان أو تبين أو أصبح أي بند من هذه الشروط والأحكام غير قانوني أو غير صالح أو غير قابل للإنفاذ، كلياً أو جزئياً، بمقتضى أي تشريع أو قاعدة قانونية، فإن ذلك البند أو الجزء منه سيتم حذفه من هذه الأحكام والشروط ولا تتأثر قانونية أو صلاحية أو إمكانية إنفاذ باقي البنود بذلك، بأي شكل من الأشكال.

15-3 دون المساس بحق البنك في تطبيق أي اتفاقيات و/أو مستندات سابقة تتعلق بمبالغ أخرى مستحقة الدفع للبنك، تلغي هذه الشروط والأحكام وتحل محل أية اتفاقيات مشابهة تم إبرامها مع البنك فيما يخص إصدار أو استخدام أي بطاقة / بطاقات تجارية حالية.

16. التعديل والتغيير

16-1 يحتفظ البنك بالحق في تغيير أو تعديل هذه الشروط والأحكام في أي وقت أو في إدخال شروط وأحكام جديدة، وبأي حال، تصبح أي تغييرات أو تعديلات سارية وملزمة للعميل بموجب إشعار مدته 30 يوماً للعميل، بأي وسيلة يراها البنك مناسبة، بما في ذلك نشرها على موقع الويب التابع للبنك على www.alrajhibank.com.sa. وإذا كان العميل غير راغب في قبول تلك التغييرات أو التعديلات، فإنه يتعين على العميل إعادة البطاقة/البطاقات التجارية إلى البنك لإفائها ويكون على العميل تعويض البنك (على الرغم من أي إنهاء لهذه الشروط والأحكام) مقابل معاملات البطاقة/البطاقات التجارية قبل إرجاع البطاقة التجارية إلى البنك.

16-2 بصرف النظر عن الفقرة (16-1) أعلاه، يوافق العميل ويؤكد بموجبه على أنه يجوز للبنك إجراء أي تعديلات على هذه الشروط والأحكام، دون الامتنال للفقرة (16-1) أعلاه، في حال كانت هذه التعديلات، وفقاً لرأي البنك وحده، ضرورية ومطلوبة للالتزام بأية قوانين أو أنظمة. وتصبح هذه التعديلات نافذة على الفور دون تقديم أي إشعار مسبق للعميل.

17. القانون الواجب التطبيق

17-1 تخضع هذه الشروط والأحكام وأي التزامات غير عقدية تنشأ نتيجة لهذه الشروط والأحكام لأنظمة المملكة العربية السعودية.

17-2 يخضع الأطراف للاختصاص القضائي الحصري للجهات القضائية المختصة بالمملكة العربية السعودية.

17-3 يوافق كل من العميل وحامل البطاقة على أنه يجوز للبنك أن يباشر إجراءات التحصيل في أي ولاية قضائية، حسب اختياره التقديرى، بما في ذلك أي ولاية قضائية قد يتخذ فيها العميل و/أو حامل البطاقة، من وقت لآخر، محل إقامة أو سكن.

18. معلومات العميل

18-1 يوافق العميل، وبصورة غير قابلة للنقض، على حق البنك في التحويل إلى أي طرف ثالث، أو التعاقد معه من الباطن، من أجل توفير أي جزء من خدماته المقدمة إلى العميل، ويشمل الطرف الثالث الشركات التابعة للبنك، بغض النظر عن كون الطرف الثالث يمارس أو لا يمارس أعماله في ولاية قضائية أو منطقة أخرى. ويبقى البنك مسؤولاً تجاه العميل عن أية خسائر أو أضرار قابلة للاسترداد بتكديدها العميل نتيجة لإهمال أو مخالفة أو إخفاق الطرف الثالث، وعليه أن يفرض على ذلك الطرف الثالث بأن يحافظ على سرية أي من المعلومات بنفس درجة محافظة البنك عليها.

18-2 يقوم العميل وحامل البطاقة بتحويل البنك بالإفصاح عن معلومات حول حامل البطاقة أو حساب البطاقة التجارية الخاصة بالعميل إلى الأشخاص/الجهات التي يراها البنك مناسبة، بما في ذلك أي شركة عضو في البنك، أو أي جهة تنظيمية أو أي سلطة مختصة أو بنوك أو مؤسسات مالية أخرى، في حال تخلف العميل في أي وقت عن دفع المبالغ المترتبة عليه لدى استحقاقها.

18-3 تقوم بموجبه الشركة بتفويض البنك بالحصول على المعلومات وجمعها حسب الضرورة، فيما يتعلق بالشركة، وحسابات الشركة وتسهيلات مع الممولين الآخرين، والشبكات الائتمانية، وذلك من خلال الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية («سمة»)، ومركز بيان للمعلومات الائتمانية («بيان») وشركة العلم لأمن المعلومات («علم»). هذا بالإضافة إلى الإفصاح عن معلومات الشركة مع سمة، وبيان، و علم ومع أي وكالات تحصيل مرخصة منا، أو مع أي وكالة أخرى معتمدة من البنك المركزي السعودي («ساما»).

بالتبابة عن العميل، أوافق / نوافق على التزام العميل بهذه الشروط والأحكام.

تم التوقيع بالتبابة عن العميل من قبل الشخص المفوض/ الأشخاص المفوضين بالتوقيع حسب الأصول

الأشخاص المفوضون بالتوقيع - المتصرفون بالتكافل/ التضامن (يرجى الحذف حسبما يقتضيه تفويض العميل)

جرى التوقيع من قبل/ لصالح العميل والتبابة عنه

توقيع وختم المفوضين بالتوقيع

توقيع وختم المفوضين بالتوقيع

الاسم الكامل:

الاسم الكامل:

الصفة:

الصفة:

التاريخ:

التاريخ:

ختم العميل:

4-18 يحق للبنك، وفقاً لتقديره المطلق، أن يحول أو يبيع أو يتنازل بأي شكل، كلياً أو جزئياً، عن المبالغ المستحقة بذمة العميل، ويقوم العميل بموجبه بتفويض البنك بتعيين وكلاء تحصيل لاسترداد المبالغ المستحقة. ويكون العميل مسؤولاً عن دفع كافة تكاليف تحصيل المبالغ المستحقة وأتعاب المحاماة والرسوم والمبالغ المستحقة، إذا أصبح من الضروري إحالة الأمر إلى وكالة تحصيل أو اتخاذ إجراءات قانونية لفرض الدفع.

19. الشكاوى

إذا لم يقدم البنك مستوى الخدمة المتوقع أو إذا اعتقد العميل أو حامل البطاقة أن البنك قد ارتكب خطأ، فيجب على العميل و/أو حامل البطاقة إخطار البنك بذلك على الفور. وسيقوم البنك بعد ذلك بالتحقيق في الأمور، وإذا لزم الأمر، سيعمل على تصحيح الأمور في أسرع وقت ممكن، كما وسيعمد البنك، عند الاقتضاء، إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع تكرار ذلك. ويجب على العميل و/أو حامل البطاقة السماح لمدير فرع العميل أو مدير العلاقة المصرفية أو مدير القسم المعني بأن يحظى بالفرصة الأولى للرد على أية مخاوف ووضوح الأمور في نصائها الصحيح.

20. بطاقات الصيانة - تنطبق فقط على بطاقات الصيانة

في حال كان لدى العميل بطاقة مودعة لدى وكالة سفر، فإنه يجوز للبنك معالجة أي طلب يُرسل بالبريد أو البريد الإلكتروني أو الهاتف من العميل إلى وكالة السفر لتوريد التذاكر و/أو الخدمات التي سيتم قيدها على البطاقة/البطاقات التجارية، باعتباره تفويضاً لوكالة السفر لإصدار قسيمة مبيعات بالمبلغ المطلوب قيده وإقراراً بوجود معاملة قسيمة المبيعات على أنها موقعة ح من العميل سب الأصول.

21. بوابة البطاقة التجارية

21-1 لا يتحمل البنك أي مسؤولية أو التزام عن أي خسارة أو ضرر يحدث أو يُتكد من أي نوع فيما يتعلق ببوابة البطاقة التجارية، بما في ذلك توفر أو عدم توفر أي خدمة يتم تقديمها من خلال بوابة البطاقة التجارية أو أي أخطاء أو عدم دقة أو إغفال فيما يخص أي بيانات أو معلومات.

21-2 يجوز للبنك، وفقاً لتقديره، تغيير مبلغ الرسوم المستحقة ذات الصلة، ولكن لن يسري أي تغيير إلا بعد إرسال إشعار بذلك للعميل وفقاً لهذه الشروط والأحكام.

21-3 يوافق كل من العميل وحامل البطاقة على قيام البنك بتقديم تفاصيل خاصة بالعميل و/أو حامل البطاقة وبأية معاملات تتم باستخدام البطاقة التجارية لطرف ثالث لغرض توفير بوابة البطاقة التجارية، وقد يشمل ذلك معلومات يتم مشاركتها مع مزود الخدمة الخاص بنا أينما كان.

21-4 يوافق العميل على أنه يجوز تطبيق شروط وأحكام إضافية على استخدام بوابة البطاقة التجارية، حسبما هو مفصل في دليل المنتج.

22. ميزات البطاقة التجارية

يرجى الاطلاع على الموقع الإلكتروني الخاص بالبنك على الموقع: www.alrajhibank.com.sa للحصول على المزيد من التفاصيل حول ميزات البطاقة التجارية المتوفرة، علماً بأن شروطاً وأحكاماً منفصلة تنطبق على ميزات البطاقة التجارية وأن البنك قد يعدلها من وقت لآخر. لن يكون البنك مسؤولاً عن القرارات أو الالتزامات المقدمة للعميل أو حامل البطاقة من أطراف ثالثة، بما في ذلك أي شركاء متحالفين لدى البنك. وسيدكر البنك على موقعه على الإنترنت في حالة توفير أي ميزة خاصة بالبطاقة التجارية من قبل أي طرف ثالث.

23. إقرار مقدم طلب الحصول على البطاقة:

يقر العميل بأن جميع المعلومات والبيانات التي ذكرها في طلبه صادقة وصحيحة، بالإضافة لتعهدده بإخطار المصرف خطياً بأي تغيير أو تبديل في المعلومات والتفاصيل المذكورة. في حالة تناقض ما ورد، يتحمل صاحب طلب البطاقة المسؤولية الكاملة عن العواقب المحتملة جزئياً أو كلياً. ويقر صاحب طلب البطاقة بأنه قد قرأ وفهم بالكامل الشروط والأحكام المذكورة في هذا النموذج والمرفقات والاتفاقات ذات الصلة بشأنه. كما يجب عليه أن يؤكد مسؤوليته عن استخدام البطاقة التجارية للأغراض التجارية فقط

الملحق (أ)		
جدول الرسوم		
نوع الرسوم		بطاقات الشركات
السنوي	الإصدار	
200 ريال	200 ريال	بطاقة شركات - بلاتينوم
375 ريال	375 ريال	بطاقة شركات - سيجنتشر
150 ريال	لا يوجد	بطاقة مسبقة الدفع
لا يوجد	لا يوجد	حساب السفر
200 ريال	200 ريال	بطاقة مشتريات
90 ريال	90 ريال	بطاقة مدى مسبقة الدفع
2%	بطاقات الشركات- الحسم الشهري	رسم العمليات الدولية
2.75%	بطاقة مسبقة الدفع	
50 ريال	رسم استبدال البطاقة	
50 ريال	رسم إعادة إصدار البطاقة	
45 ريال	رسم اعادة الاصدار لبطاقة مدى مسبقة الدفع	
لا يوجد	نسخة إضافية من كشف الحساب	
30 ريال	رسم مباشرة نزاع	
50 ريال (إذا كانت نتيجة التحقيق ضد حامل البطاقة)	رسم البت في نزاع	
100% من بطاقات الحسم الشهري	الحد الأدنى لمبلغ الاسترداد	
المبلغ: حتى 10% من حد الائتمان أو 5.000 ريال	حد السحب النقدي	
الرسم: 21 ريال سعودي من صرافات الراجحي، 30 من صرافات البنوك الأخرى	بطاقات الشركات- الحسم الشهري	الرسم على السحوبات النقدية
75 ريال سعودي من صرافات الراجحي والبنوك الأخرى	بطاقة مسبقة الدفع	
مجانية لأول 4 عمليات - 2 ريال لكل عملية اضافية	بطاقة مدى مسبقة الدفع	رسوم السحب من الصراف الالي داخل المملكة
10 ريال	بطاقة مدى مسبقة الدفع	رسوم السحب من الصراف الالي لدول الخليج
25 ريال	بطاقة مدى مسبقة الدفع	رسوم السحب من الصراف الالي للدول الاخرى
0.80 ريال	بطاقة مدى مسبقة الدفع	رسوم الاستعلام عن الرصيد من جهاز الصراف الالي

الرسوم أعلاه غير شاملة لضريبة القيمة المضافة

المستندات المطلوبة:

- وثيقة التسجيل من مقدم الطلب / العميل:
- صورة من شهادة السجل التجاري
- صورة من عقد التأسيس/النظام الأساسي
- صورة من قرار الشركاء/مجلس الإدارة/ التوكيل
- صورة من شهادة التسجيل في ضريبة القيمة المضافة
- صورة من بطاقة الهوية للمفوضين بالتوقيع